

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة تكريت

كلية الزراعة

قسم الإقتصاد الإرشاد الزراعي

المادة: الإقتصاد الكلي / ماجستير إقتصاد

المحاضرة الثامنة:

إعداد:

أ.م.د. نجلاء صلاح مدلول

$$\frac{dp}{dE_0} > 0$$

$$\frac{dp}{dE_0} = \frac{1}{300} \left(\frac{1000}{2000} \right) = 0.002$$

زيادة / مرة لأنه غير مرن تماما

$$\frac{dp}{dm_0} > 0$$

$$\frac{dp}{dm_0} = \frac{1}{300} = 0.003$$

زيادة / مرة ولكن بنفس النسبة هذه المرة

$$\frac{dp}{dL_0} < 0$$

$$\frac{dp}{dL_0} = \frac{-1}{300} = -0.003$$

انخفاض / مرة وغير مرن.

الفصل الرابع : فاعلية السياسة الاقتصادية

اثبتت الأدبيات الاقتصادية أن السياسة النقدية تحتل مكان الصدارة في هيكل السياسات الاقتصادية الكلية منذ أمد بعيد، فقد اعتبرها الاقتصاديون الكلاسيك المحور الرئيسي في السياسة الاقتصادية الكلية، وبذلك كانت الأداة المهمة والأولي التي تمكن الدولة من إدارة النشاط الاقتصادي، ونتيجة لذلك أصبحت السياسة النقدية تلعب دوراً بارزاً في تحقيق التنمية الاقتصادية في كثير من الدول ، وهذا ما جعلها تتصدر السياسات الاقتصادية الكلية لعدة عقود، حتى ظهور النظرية الكينزية في الاقتصاد عقب انفجار أزمة الكساد الكبرى في الثلاثينيات من القرن الماضي، والتي هيأت الظروف لإزاحة فكر المدرسة الكلاسيكية عن صدارة الفكر الاقتصادي علي المستويين الأكاديمي والتطبيقي لتحتل مكان الصدارة النظرية الاقتصادية الكينزية، والتي تؤمن أن السياسة المالية تُعد أكثر فاعلية لإدارة الاقتصاد من السياسة النقدية، وبذلك تراجع الاهتمام بالسياسة النقدية في عقدي الثلاثينيات والأربعينيات وحتى مطلع الخمسينيات، حين برز تفاقم العديد من المشاكل والصعوبات الناجمة عن تزايد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، في ظل تعاظم دور القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية والتطور العلمي في أساليب الإنتاج، إلى جانب إهمال دور السياسة النقدية في تنظيم وإدارة الاقتصاد، فأسهم كل ذلك في تهيئة الظروف لتوجيه النقد للسياسات الاقتصادية المنبثقة من النظرية الاقتصادية الكينزية، والدعوة للتحويل إلى فكر المدرسة النقدية الحديثة، والتي تزعمها الاقتصادي الأمريكي (ميلتون فريدمان)، وبذلك أخذت السياسة النقدية ومنذ منتصف السبعينيات - مرة أخرى - مكان الصدارة بين السياسات الاقتصادية الكلية، ومنذ ذلك التاريخ وحتى يومنا هذا ما تزال السياسة النقدية تمثل محور السياسة الاقتصادية الكلية، مع ظهور وجهة النظر المطالبة بضرورة المزج بين السياستين النقدية والمالية، حتى يتسنى الحد من الآثار الاقتصادية السالبة الناجمة عن المبالغة في تطبيق السياسة النقدية، وتحقيق قدر أكبر من الفاعلية في التأثير على وضع واتجاه النشاط الاقتصادي، بل أن استناد البنك والصندوق الدوليين بدرجة أكبر على السياسة النقدية عند تصميمهما برامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والنقدي (برامج التثبيت والتكيف الهيكلي) في معظم الدول النامية قد جعل

منها محور السياسة الاقتصادية الكلية، وبالأخص في معالجة مشكلتي عدم الاستقرار الاقتصادي والتضخم.

وفي ضوء ما سبق نلاحظ أن السياسة النقدية احتلت مكان الصدارة بين السياسات الاقتصادية الكلية في نظام الاقتصاد الحر، وهو ما تسعى إليه مختلف دول العالم وبالأخص دول الكتلة الشرقية سابقاً والدول النامية.

وكون العديد من الدول النامية ما تزال حديثة العهد بعملية إدارة الاقتصاد بالاعتماد - بدرجة كبيرة - على السياسة النقدية فإن الحاجة تستدعي إيلاء موضوع دراسة السياسة النقدية وفهمها أهمية كبيرة، وإخضاع تنفيذها للتقويم والتمحيص المستمر، حتى يتسنى للمختصين تطويعها وتكييفها مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة فيها، حتى يمكن الإستفادة منها بشكل أفضل .

ومن أهم الأهداف التي تسعى كل الدول الى تحقيقها رغم اختلاف الأسس التي تقوم عليها تنظيماتها الاقتصادية : تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

ويعنى هذا الهدف بإختصار: تحقيق العمالة الكاملة دون تضخم، أي التوصل إلى إنتاج أكبر قدر ممكن من الناتج المادي أو الدخل القومي الحقيقي، وبلوغ أعلى مستويات التوظيف والإستخدام للموارد الاقتصادية المتاحة للإقتصاد القومي (وبالذات أقصى درجات التشغيل للقوة العاملة في المجتمع) وفي ذات الوقت المحافظة على قيمة النقود ومنع ظهور ارتفاع تضخمي في الأسعار نتيجة لأي طلب فجائي زائد عن العمالة الكاملة، ومواجهة الكساد أو الركود نتيجة انخفاض حجم الطلب الكلي.

- وهكذا ينصرف تحقيق الاستقرار الاقتصادي إلى تجنب المجتمع الآثار السيئة التي تترتب على التضخم والتي من أهمها: انخفاض القوة الشرائية للنقود، والإضرار البالغ بمستوى المعيشة لذوى الدخل المحدود، وكذلك الآثار الضارة التي تترتب على الركود أو الكساد. والتي من أهمها ارتفاع معدلات البطالة وضعف النشاط الإنتاجي

- والاستقرار الاقتصادي بهذا المعنى لا يعتبر فقط هدفاً لمنظومة السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية، وإنما يعتبر أيضاً في ذاته منظومة متعددة العناصر متشابكة الأبعاد ومتنوعة الأنشطة. ومن المنطقي أن يرتبط الاستقرار الاقتصادي بالتوازن الاقتصادي في المجتمع. وفي علم الاقتصاد - وبصفة عامة - يقصد بالتوازن أن تتحقق حالة لا توجد معها أي أسباب تدعو إلى إحداث تغيير في الوضع الاقتصادي الذي تم التوصل إليه.

ومن صور التوازن الاقتصادي - والذي يعتبر مرادفاً للاستقرار الاقتصادي - التوازن بين الطلب الكلي (الأنفاق الكلي) والعرض الكلي (الناتج القومي) فإذا لم يكن الأنفاق القومي كافياً لمقابلة الناتج القومي، أدى ذلك إلى زيادة العرض الكلي عن الطلب الكلي، وهنا يظهر ما يسمى ب"حالة الانكماش الاقتصادي، ومن أهم مظاهره: انخفاض الأسعار وظهور البطالة. وعلى العكس إذا كان الأنفاق القومي زائداً عن الناتج القومي أدى ذلك إلى زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي في الاقتصاد، وينتج عن ذلك " التضخم " والذي تتمثل أهم مظاهره في ارتفاع المستوى العام للأسعار للسلع والخدمات.

ومن مظاهر التوازن الاقتصادي أيضاً تعادل الاستثمار القومي مع الادخار القومي، وتعادل الصادرات مع الواردات ومن ثم توازن ميزان المدفوعات، وتعادل الإنفاق الحكومي مع الإيرادات العامة وتلاشى العجز بالموازنة العامة للدولة، وكذلك تعادل معدل النمو الاقتصادي مع معدل النمو السكاني. وبإيجاز شديد، يمكن القول أن الاستقرار الاقتصادي يعنى ارتفاع مستوى المعيشة وتحسن كافة المتغيرات الاقتصادية على المستويين الجزئي والكلّي ، لمعظم أو كل السكان .

4-1 السياسات الاقتصادية المالية والنقدية:

4-1-1 السياسات الاقتصادية:

يقصد بالسياسة الاقتصادية في معناها الضيق ، التدخل المباشر من جانب السلطات الحكومية (وزارة الاقتصاد، أو وزارة التجارة الخارجية والصناعة ..) في حركة أو مجرى النظام الاقتصادي عن طريق الرقابة المباشرة للمتغيرات الاقتصادية الأساسية في الاقتصاد القومي مثل: الإنتاج، الاستثمار، الأجور، الأسعار، التشغيل والعمالة، الصادرات والواردات، الصرف الأجنبي ... الخ .

وهنا يلاحظ أن كافة هذه المتغيرات الاقتصادية تشكل منظومة متكاملة للنشاط الاقتصادي في المجتمع، وذلك يعني أن أي قرار تتخذه السلطات الحكومية ويكون متعلقاً بواحد من هذه المتغيرات (مثلاً : تخفيض سعر صرف العملة المحلية في مواجهة العملات الأجنبية) فإن ذلك سيؤثر على كافة المتغيرات في الاقتصاد في هذه المنظومة. وستتوقف درجة هذا التأثير وطبيعته (تأثير إيجابي أو سلبي) على عوامل متعددة من أهمها درجة مرونة الجهاز الإنتاجي في المجتمع . ومن ناحية أخرى فإن هذا القرار أو غيره من القرارات الاقتصادية المتعلقة ببقية المتغيرات سألقة الذكر داخل المنظومة، سيتأثر ويؤثر في ذات الوقت بالقرارات المتخذة من قبل السياسات الأخرى المالية والنقدية، وستكون المحصلة النهائية إيجابية أو سلبية (أي تحقيق الأهداف العامة للسياسة التنموية في المجتمع) طبقاً لمدى التناغم والتناغم بين كافة القرارات المتخذة ، في إطار كل هذه السياسات مجتمعة (الاقتصادية والمالية والنقدية).

4-1-2 السياسة المالية:

يقصد بالسياسة المالية بصفة عامة: استخدام السلطات الحكومية (متمثلة في وزارة المالية والخزانة) لإيرادات الدولة ونفقاتها من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

وبعبارة أخرى، تتمثل هذه السياسة في استخدام السياسة الضريبية والأنفاق الحكومي والقروض العامة للتأثير في أنشطة المجتمع الاقتصادية بالطرق المرغوبة. وتهتم السياسة المالية بتخصيص الموارد بين القطاع الحكومي والخاص واستخدامها في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي وقد عرفها البعض بأنها : السياسة التي بموجبها تستعمل الحكومة برامج نفقاتها وإيراداتها لإنتاج آثار مرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة على الدخل والإنتاج والتوظيف والإستخدام.

ومن مجمل التعريفات السابقة يمكن القول أن الأدوات التي يمكن للسياسة المالية أن تستخدمها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، تتمثل في مصادر الإيرادات العامة (الضرائب والرسوم والقروض العام، والإصدار النقدي وإيرادات العقارات الخاصة بالدولة) وكذلك الأنفاق العام بأنواعه المتعددة (النفقات العامة التحويلية والحقيقية والإنتاجية والمركزية والمحلية... الخ) وهنا تأتي الميزانية العامة للدولة لتضم كافة هذه الإيرادات والأنفاق الحكومي ، ولتشكّل برنامجاً متكاملًا لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ويخلص الفكر الكلاسيكي إلى قصر وظيفة الدولة بصفة أساسية على خدمات الأمن والدفاع والعدالة وبذلك يتحدد دور السياسة المالية في ظل النظرية التقليدية في توفير الإيرادات اللازمة لتغطية هذه الخدمات دون أن يكون لها أي غرض اقتصادي أو اجتماعي أو سياسي، فتغير الإنفاق الحكومي أو الضرائب بالزيادة أو بالنقص ليس لهما أي تأثير يذكر على الطلب الكلي والنتاج والمستوى العام للأسعار، إذ أن زيادة الإنفاق الممول عن طريق سندات يؤدي إلى رفع سعر الفائدة بما يكفي لخفض مساويا للاستثمار الخاص والاستهلاك الخاص لزيادة الادخار، وبالتالي عدم تغير الطلب الكلي للتغير في الإنفاق الحكومي أو الضرائب أثر فهو أثر غير مستقل نابع من أسلوب تمويل الزيادة وإن كان في الإنفاق أو الخفض في الضرائب، ويترتب عليه تحديد دور الدولة وتكييف نفقاتها وإيراداتها على نحو ما تقدم.

لقد قامت السياسة المالية التقليدية على عدة قواعد مالية أهمها حياد السياسة المالية في كافة الأنشطة الاقتصادية للدولة بمعنى أن يكون تدخل الدولة حيايا بحيث لا يؤثر النشاط الاقتصادي للدولة على تصرفات الأفراد و القطاع الخاص بأي شكل من الأشكال، مع ضرورة ضغط الميزانية، بحيث لا يمثل الإنفاق الحكومي إلا بنسبة ضئيلة من الدخل القومي، واعتماد الإيرادات العامة أساسا على الضرائب وتقدير هذه الإيرادات تبعا للموارد التي يسمح بها دور الدولة وضرورة توازن الميزانية سنويا، أي تحقيق المساواة بين جانبي الإنفاق الحكومي والإيرادات العامة، ويتم هذا بإجراء تقدير دقيق لأقل حجم ممكن من الإنفاق الحكومي على هذه الوجوه الأربعة التقليدية السابقة الذكر، وبالتالي تغطية هذه النفقات بإجراء تقدير للإيرادات العامة، وتوزيعها على أوجه النشاط .

وبالنسبة للسياسة المالية في الفكر الكينزي ، فإن التطورات الكبيرة السياسية والاقتصادية التي أحاطت بالعالم في الثلاثينات والأربعينات من القرن الماضي، متمثلة في الكساد العالمي والحرب العالمية الثانية أدت إلى تغيير بعض المعتقدات في الدول الرأسمالية، بحيث بدأت الدعوة إلى المزيد من التدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية في محاولة للحد من الآثار المترتبة عن هذه الظروف. ولقد كان كينز من أوائل الاقتصاديين الذين نادوا بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بهدف الوصول إلى حالة التشغيل الكامل والمحافظة على نوع من الاستقرار الاقتصادي افترض كينز أن التوازن لا يمكن أن يحدث تلقائيا كما اعتقد الكلاسيك، وإنما لابد من ضرورة تدخل الدولة باستخدام السياسة الملائمة للوصول إلى الوضع التوازني المنشود.

ولقد ركز على مفهوم الطلب الكلي و التغيرات فيه كمحدد أساسي للتغيرات التي تحدث في المستوى التوازني للدخل الوطني، كما اعتقد أن العجز في الطلب الكلي هو سبب حالة الكساد التي سادت العالم في بداية الثلاثينات ومنه فإن زيادة معدلات النمو في مكونات الطلب الكلي ستؤدي لزيادة حجم العمالة والتوظيف، ثم الاقتراب من مستوى التوظيف الكامل .

ويرى كينز أهمية وضرورة تدخل الدولة باستخدام السياسة المالية بشقيها الأساسيين هما الإنفاق الحكومي والضرائب. وقد أوضح أن الاقتصاد القومي لا يتصف بالتصحيح الذاتي دائما فالقوة التصحيحية التلقائية تتسم بالضعف كما أن الاقتصاد القومي أساسا غير مستقر، ومن ثم فالتدخل الحكومي ضرورة لا مفر منها للتأثير على المستوى العام للنشاط الاقتصادي وتصحيح الخلل في آليات السوق، وذلك من خلال تعديل الحكومة لوضعها المالي أي الانتقال بدور الدولة من مرحلة الدولة الحارسة إلى مرحلة الدولة المتدخلة.

ومنه كانت النظرية الكينزية نقطة تحول في الفكر الاقتصادي والسياسة المالية، وقد بدأ التحليل الكينزي بنقد التحليل التقليدي ورفض قانون ساي للأسواق (Say's Law of Markets) الذي يتضمن أن العرض يخلق الطلب المساوي له وتلقائية التشغيل الكامل، وخلص التحليل الكينزي إلى أن مستوى التشغيل والإنتاج إنما يتوقف على الطلب الكلي الفعال، وأن الطلب لا يتحدد تلقائيا عند المستوى الذي يحقق التشغيل الكامل لموارد المجتمع الإنتاجية.

ونتيجة لكل هذا تخلت السياسة المالية عن قواعدها التقليدية (سالفة الذكر) واتخذت مفهوما وظيفيا وأصبحت ذات معنى أوسع من المعنى السابق، فهي تعني وفقا للمفهوم الكينزي، مجهودات الحكومة لتحقيق الاستقرار وتشجيع النشاط الاقتصادي، فتعدت أهدافها النطاق المالي لتساهم في تغيير البنيان الاقتصادي والاجتماعي للدولة، ولذلك أطلق عليها اسم السياسة المالية المتدخلة لتمييزها عن السياسة المالية المحايدة، وأصبحت الدولة هي المسؤولة في نهاية الأمر عن سلامة وقوة الاقتصاد الوطني ككل، كما أصبحت السياسة المالية أداة رئيسية ومسؤولة عن تحقيق التوازن الاقتصادي عند مستوى التوظيف الكامل للموارد الإنتاجية عن طريق التأثير على الطلب الفعال في الاقتصاد وتتمتع السياسة المالية في هذا الشأن بالقدرة على التأثير المباشر على مستوى النشاط الاقتصادي.

ففي أوقات الكساد يقل الطلب عن المستوى الذي يحقق التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج، وبالتالي فإن السياسة المالية بشقيها الإيرادات والنفقات تعمل على زيادة الطلب عن طريق تيار الإنفاق الحكومي مع

للجوء إلى العجز المنظم في الميزانية واستخدام الضرائب استخداما يشجع الطلب الخاص على الاستهلاك و الاستثمار بما يضمن زيادة التشغيل والإنتاج مما يؤدي إلى الخروج من حالة الكساد أو تخفيف حدتها. أما في فترات التضخم، حيث يزيد الطلب زيادة تفوق قدرة الاقتصاد الوطني على إنتاج السلع و الخدمات عند مستوى التشغيل الكامل، وبالتالي يتعرض الاقتصاد الوطني لموجات عارمة من ارتفاع الأسعار، وعليه فإن السياسة المالية تعمل في هذه الحالة على تخفيض و تقييد الطلب عن طريق ترشيد الإنفاق الحكومي وزيادة الضرائب مع تكوين فائض في الميزانية لإمتصاص القوة الشرائية الزائدة و تخفيض حجم التداول، وهكذا يمكن ضبط وقف التضخم أو على الأقل التقليل من حدته إلى الحد الذي لا يشكل خطر، وبالتالي أصبحت السياسة المالية تستخدم لمواجهة التقلبات الدورية غير المرغوبة في النشاط الاقتصادي، فتغير الإنفاق الحكومي أو الضرائب سوف يؤديان إلى تغيير ملموس في الطلب الكلي، وبالتالي مستوى الناتج و التشغيل و ذلك على الرغم من وجود أثر المزامنة، كما أن الميزانية المتوازنة لا تعني بالضرورة حياد السياسة المالية، بل على العكس من ذلك لما لها من تأثير ملحوظ على النشاط الاقتصادي، وذلك وفقا لنظرية مضاعف الوحدة أو ما يطلق عليه مبدأ توازن الميزانية ، فسادت هذه الأسس الجديدة للسياسة المالية خلال الأربعينات، وأفاض أتباع كينز وتلاميذه في تحليل أدوات السياسة المالية وإمكانياتها محاولين إرساء قواعد السياسة المالية.

ولقد بدأ منطقيا نجاح هذه الأسس للسياسة المالية عند تطبيقها في اقتصاديات الدول المتقدمة حيث أمكن باستخدامها المساهمة في إخراج اقتصاديات هذه الدول من أزمة الكساد الكبير ومعالجة الضغوط التضخمية التي ظهرت خلال الحرب العالمية الثانية ، ولقد دفع هذا النجاح لأسس السياسة المالية ببعض الاقتصاديين إلى المطالبة بتطبيق نفس الأسس التي أتبعته في الدول المتقدمة على اقتصاديات الدول النامية للنهوض بمستويات النشاط الاقتصادي والقضاء على البطالة الإجبارية والمقنعة ورفع حجم الإنتاج والدخل الوطني، ومنه تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، وعلى هذا ظهر إلى جوار السياسة الاقتصادية

سياسة مالية تتفق معها وتستخدمها الدولة للتأثير عليها وتوجيهها الوجهة التي تراها وهي في هذا التأثير تزداد قوة كلما اتسع مدى نشاط الدولة الاقتصادي ، واخيراً نشير إلي بعض القيود التي تحد من فعالية السياسة المالية مثل : عدم وجود أسواق مالية متطورة في الدول النامية تساعد علي إنجاح هذه السياسة وادواتها المستخدمة في تنفيذها ، طول الإجراءات والفترة الزمنية اللازمة لإقرارها من السلطات الحكومية ، غياب المتابعة والمراقبة علي حسن الأداء في الكثير من الأحيان، وتعارض تدخلات السلطات الحكومية المختلفة ، وضعف الإدارة الاقتصادية والمالية والتنظيمية وغيرها ، في الكثير من الأحيان . مما يعني أن السياسة المالية يتطلب نجاحها جهوداً كبيرة ومنظمة ، علي المدى الطويل .

3-1-4 السياسة النقدية والائتمانية:

ويقصد بهذه السياسة: مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية (الحكومة متمثلة في البنك المركزي والبنوك التجارية ومؤسسات الائتمان والبنوك المتخصصة، وكذلك وزارة المالية بالمملكة) بهدف رقابة الائتمان والتأثير فيه سواء فيما يتعلق بالقدر المتاح منه أو بتكلفته بالنسبة لمن يطلبه أو بالشروط التي يُمنح وفقاً لها، وكذلك التأثير في حجم عرض النقود بصفة عامة، وسعر صرف النقود المحلية بالعملة الأجنبية، وذلك من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي بالمعنى الذي أوضحناه.

ويعرف البعض السياسة النقدية أيضاً بأنها : الرقابة التي يمارسها البنك المركزي على عرض النقود في المجتمع، أي أن السياسة النقدية هي السياسة التي تتولى تنظيم المعروض من الإصدار النقدي، وتسمى هذه السياسة أيضاً بسياسة الائتمان، وتلعب هذه السياسة دوراً لا يقل أهمية عن السياستين السابقتين في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ، أما الأدوات التي يمكن للسياسة النقدية والائتمان استخدامها تتميز أيضاً بالتنوع والتعدد، ومن أهمها، سعر الفائدة، سعر الصرف، الإصدار النقدي، سعر الخصم، عمليات السوق المفتوحة، تغيير نسبة الاحتياطي النقدي، الرقابة المباشرة على الائتمان، ... الخ) .

وتتوقف فعالية السياسة النقدية بصفة خاصة على مدى قدرة الجهاز المصرفي على تعبئة أكبر معدل من المدخرات والودائع بحيث يصبح حجم النقود المتداول خارج الدورة المصرفية منخفضا إلى أدنى حد ممكن لتحقيق بذلك النقود قيمة تنافسية بالإضافة إلى إيجاد مصداقية اتجاه السلطات النقدية، إلا أن هذا يكتنفه مجموعة من التحديات والعوائق من بينها:

- شدة حساسية الاقتصاد وسياسته النقدية للتغيرات التي تحدث على مستوى السوق خاصة الغير تنافسي ، وكذلك الاضطرابات التي قد تتعرض لها أسواق العملات الأجنبية والذهب بصفتهم مصادر لاحتياطي إصدار العملات المحلية.
- ضعف الوساطة المالية المتعلقة بالقروض الطويلة الأجل، والمتمثلة أساسا في السوق المالية حديثة النشأة أو التكوين .
- ضعف التعامل مع البنوك مما قد يفسر بقلة الثقة في القطاع البنكي.
- ضعف التعامل بالنقد الالكتروني، وهذا قد يعمل على ارتفاع التعامل بالورق النقدي مما سيكون له تأثير على عدم سيطرة الجهاز المصرفي على الكتلة النقدية ، وظهور بعض السلبيات مثل التستر التجاري .

و يلخص الجدول التالي قنوات التفاعل بين السياسات الماليّة والنقدية وعوامل التنمية المختلفة⁵

تأثير السياسات على المؤشرات الأساسية	التأثير على عوامل وبيئة الإنتاج	التأثير على التوازنات الاقتصادية	التأثير على العناصر المرتبطة بالتنمية
زيادة التكاليف	- تدني المكانة التنافسية للبلد. - انخفاض العرض. - انخفاض القيمة الحقيقية للرساميل الوافدة.	- عجز في الحساب الخارجي. - زيادة المديونية العامة والخاصة.	- نقص التمويل. - تدني الاستثمارات.
-زيادة الاستهلاك -تشوه بنية الأسعار النسبية	- زيادة الميل للإستيراد. - انخفاض القدرة التصديرية.	- عجز في الحساب الخارجي. - انخفاض معدلات النمو	-نقص التمويل. - خلل في تخصيص الموارد.
ارتفاع المخاطر	- ارتفاع الفوائد	- زيادة تحويل عوائد عوامل الانتاج للخارج. - زيادة المديونية.	- تراجع الاستثمار المنتج.
-توزيع غير عادل للمداخل -انخفاض الدخل الفردي الحقيقي	- تدني جودة الانتاج. - تدني المهارات البشرية - توسع القطاعات الهامشية غير المنظمة	- تعزيز البنية الاحتكارية - انفاق توزيعي وريعي.	- نقص في الموارد البشرية. - خلل في تخصيص الموارد
تهميش قطاعات الانتاج السلعي	- انخفاض القدرة على التصدير - زيادة الواردات. - اعتماد أقل على التكنولوجيا.	- عجز الحساب الخارجي. - زيادة في البطالة. - اعتماد واسع النطاق على العمالة الأجنبية غير الماهرة.	- نقص في الرأسمال التقني. - خلل في توزيع الموارد المالية.

4-2 أهمية التكامل بين السياستين المالية والنقدية :

يمكن الجمع بين السياسة المالية والسياسة النقدية لتقادي التضارب بين السياستين عند سعي الدولة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ، حيث يتمثل أساس العلاقات بين السياستين المالية والاقتصادية في أن علم الاقتصاد يهتم بإدارة الموارد النادرة لإشباع الحاجات الإنسانية المتعددة، وحيث أن وظيفة الدولة تتمثل في إشباع حاجات مواطنيها(الحاجات العامة) فإن القضايا التي

⁵ المصدر: عبد الحليم فضل الله بحث منشور أثر السياستين الماليّة والنقدية على التنمية في لبنان بتاريخ 2006/4/5

تتضمنها السياسة المالية تعتبر في الأساس جزءاً مهماً من الحياة الاقتصادية ، ففي السياسة المالية يتم التعرف علي كيف يشبع الأفراد بعضاً من حاجاتهم الجماعية بشكل جماعي عن طريق الحكومة، و أيضاً كيف يؤثر ذلك على مشكلات إشباع الحاجات الفردية. وللتدليل علي أهمية ذلك نذكر ما يلي :

أ- يشير الواقع المعاصر إلى وجود مشكلات اقتصادية حادة تعاني منها اقتصاديات الدول النامية بصفة عامة ، ولعل مشكلة البطالة تعتبر نموذجاً لأبرز هذه المشكلات، حيث تحولت هذه المشكلة في السنوات الأخيرة إلى بركان يوشك على الانفجار في معظم الدول العربية. فالمؤشرات التي تضمنتها دراسة أعدتها مؤخراً منظمة العمل العربية تنذر بالخطر، وتؤكد أن الجهود التي بذلت حتى الآن لا ترقى لمواجهة هذه المشكلة و القضاء عليها، فقد أشارت هذه الدراسة إلى أن معدل البطالة العام يصل إلى 21% في العالم العربي عام 2003م، وقد بلغ عدد المتعطلين 23.8 مليون عاطل، وأشارت المنظمة إلى أن معدلات البطالة بين الشباب بلغت في مصر حوالي 25% عام 2010م ، علي سبيل المثال.

ب- إن مواجهة مشكلات البطالة تخفيفاً من حدتها وتجنباً لاستمرار زيادتها يستلزم توجيه جهود وإجراءات السياسة الاقتصادية نحو زيادة حجم الاستثمارات الإنتاجية في كافة المجالات، هذه الزيادة تستلزم المشاركة الفعالة للقطاع الخاص بجانب القطاع العام على المستويين المحلي والدولي (أي مشاركة الاستثمارات الوطنية والأجنبية)، الا أن فعالية الاستثمار الإنتاجي تقتضي أن تستخدم أدوات السياسة المالية وأهمها الضرائب والأنفاق العام من أجل تحقيق هذا الهدف.

ج- ويضاف إلى كل ما تقدم الدور الهام للنفقات العامة في إعادة توزيع الدخل القومي ، ويتحقق ذلك من خلال كل من النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية.

د- يمكن مواجهة التضخم من خلال ترشيد الأنفاق العام، كما يمكن مواجهة الانكماش والركود من خلال زيادة حجم الأنفاق، إلا أن فعالية هذه المواجهة ستتوقف على عوامل متعددة من أهمها مدى مرونة الجهاز الإنتاجي في المجتمع.

3-4 آليات التكامل بين السياستين

إن التكامل بين السياستين المالية والنقدية أصبح حقيقة تؤكدتها العلاقة الوثيقة بين مختلف الظواهر الاقتصادية من ناحية، وكل من الظواهر المالية والنقدية من ناحية أخرى: فالطلب الكلي - مثلاً - كأحد المتغيرات الاقتصادية في إطار التحليل الاقتصادي الكلي - يتكون في قسم كبير منه من النفقات العامة، كما أن الإصدار النقدي - كأداة من أدوات السياسة النقدية - له تأثيره الذي لا ينكر على حجم الطلب الكلي أيضاً. وكذلك فإن "التضخم" لا يعتبر ظاهرة اقتصادية فقط إذ إنه يعكس تداخلاً وتفاعلاً يتم بطريقة معينة بين الكيفية التي يتم بها استخدام كافة أدوات السياستين المالية والنقدية.

فالتضخم كظاهرة نقدية يمكن تعريفه من خلال أسبابه، فهو عبارة عن "زيادة في كمية النقود تؤدي إلى الارتفاع المستمر في الأسعار" سواء برزت تلك الزيادة من خلال عرض النقود (أي من الإصدار النقدي أو التوسع في خلق الائتمان، أو ظهرت من خلال الطلب على النقود (الأنفاق الاستهلاكي العام والخاص) كما يمكن القول بأن التضخم ليس إلا مجرد "حركة صعوديه" تتصف بالاستمرار الذاتي الناتج عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض. هذا التداخل بين هذه المتغيرات الاقتصادية (الطلب والعرض)، والمالية (النفقات العامة) والنقدية (عرض النقود والائتمان والإصدار النقدي)، يؤكدان أمرين هما :

الأول : أن التضخم ظاهرة مركبة (أسباب اقتصادية ونقدية ومالية).

الثاني: إن مواجهة هذه الظاهرة لن تتم بفاعلية، ولن تؤتي ثمارها المرغوبة إلا من خلال وجود تكامل وتنسيق بين كل من أدوات السياسة المالية من ناحية، وأدوات السياسة النقدية من ناحية أخرى وتأكيدياً لذلك يلاحظ ما يلي :

1- في حالة التشغيل غير الكامل للموارد المتاحة في المجتمع (الركود والبطالة أو الانكماش): يجب أن يتحقق التنسيق أو التكامل الفعال بين أدوات السياسة المالية والنقدية من أجل مواجهة هذه الحالة فالإنفاق العام يجب أن يزيد حجمه من أجل زيادة مستوى الطلب الفعلي بكل مكوناته (الاستثمار - الاستهلاك) كما أن العبء الضريبي يجب أن ينخفض من أجل تشجيع نوعي الأنفاق (الاستثماري والاستهلاكي) وبالتالي إحداث الأثر الإيجابي في حجم الطلب الكلي والذي يلزم بدوره لتشغيل الموارد العاطلة في الاقتصاد القومي . وهنا يأتي دور السياسة النقدية لتعمل على بسط الائتمان من خلال تخفيض سعر الفائدة على القروض الموجهة للاستثمار في كل مجالات إنتاج السلع والخدمات . إن هذا الانخفاض في سعر الفائدة لن يشجع على زيادة ودائع الادخار والودائع لأجل فقط، ولكنه سيدعم الإنفاق الكلي عن طريق مد السوق بقوة شرائية جديدة تعمل على إنعاش الاقتصاد القومي والتخفيف من حدة الركود أو الكساد .

2- وفي هذا المجال، يلاحظ أنه إذا كانت التغيرات المطلوب إجراؤها بسيطة، فإن سياسة السوق المفتوحة تكون هي الأكثر ملاءمة وفاعلية، أما إذا كانت هذه التغيرات كبيرة وجذرية، فإن سياسة الاحتياطي النقدي والرصيد الدائن تكون هي الأكثر فاعلية.

3- وفي الحالة التي يعاني فيها الاقتصاد القومي من التضخم "أي الارتفاع المتواصل في المستوى العام للأسعار" تترتب على ذلك نتائج اقتصادية واجتماعية بالغة السوء منها:

4- تدهور القوة الشرائية للنقود وهذا يعنى انخفاض الدخل الحقيقي وإضعاف قدرة ذوى الدخل المحدودة في إشباع حاجاتهم الضرورية .

5-زيادة العجز في ميزان المدفوعات الدولية، حيث تكتسب المنتجات الأجنبية ميزة سعريه بالإضافة إلى ميزتها النوعية (لأنها ستصبح أرخص نسبياً من أسعار مثيلاتها في السوق المحلية) وسيؤدي ذلك إلى زيادة الطلب (الواردات) على هذه السلع الأجنبية مما يعمق العجز في ميزان المدفوعات الدولية لدى الدولة المستوردة و التي تعاني من التضخم .

6-إضعاف الحافز الإنتاجي، وتعميق ظاهرة الاقتصاد السري، حيث يتجه العاملون في معظم القطاعات الإنتاجية إلى البحث عن أعمال إضافية من أجل تحسين دخولهم وبصرف النظر عما إذا كانت هذه الأعمال الإضافية مشروعة أو غير مشروعة .

7- إن مواجهة التضخم من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتجنب كل هذه الآثار السلبية. هذه المواجهة تستلزم تكاملاً وتنسيقاً بين أدوات السياستين المالية والنقدية، ومن صور ذلك:

أ- ضرورة اتجاه السياسة المالية - في حالة التضخم - إلى تخفيض الطلب الكلي وذلك من خلال ترشيد الأنفاق العام أي تخفيضه في المجالات غير الضرورية مع توجيه الجزء الأكبر منه نحو القطاعات الإنتاجية لزيادة العرض في مواجهة الارتفاع المستمر في الطلب. أما السياسة النقدية (والتي يمكن الاعتماد عليها على نحو أسرع من السياسة المالية التي تحتاج دائماً إلى تدخل السلطة التشريعية للموافقة عليها) فإنها تعمل من خلال التأثير في حجم عرض النقود وصولاً إلى الاستقرار الاقتصادي أو توازن الدخل القومي.

ب- إذا كان البنك المركزي - باعتباره مشرفاً على تنفيذ السياسة النقدية والائتمانية - يمكنه أن يستخدم مختلف أدوات هذه السياسة (سعر الخصم، السوق المفتوحة، الاحتياطي النقدي) كوسائل يمكنها التأثير بطريقة غير مباشرة على حجم الائتمان الذي تمنحه البنوك التجارية، فإن التأثير على هذا الحجم يمكن أن يتحقق أيضاً - وعلى نحو مباشر - من خلال التحديد الكمي لحجم الائتمان الذي يمكن للبنوك التجارية أن تمنحه خلال مدة معينه

وفي ظل الظروف التي يمر بها الاقتصاد القومي (ففي أوقات الكساد يقرر البنك المركزي زيادة الحد الأقصى لنسبة الائتمان التي تمنحها البنوك التجارية، وفي أوقات التضخم يحدث (العكس)، وكذلك يمكن أن تُمارس رقابة البنك المركزي على منح الائتمان على نحو كفي أو انتقائي، ويتحقق ذلك من خلال قيام هذا البنك - بتحديد الوجوه أو المجالات التي يمكن للبنوك التجارية أن تمنح الائتمان ليستخدم فيها (ففي أوقات التضخم - مثلاً - يمكن تقرير الحد من الائتمان الاستهلاكي، وزيادة هذا الائتمان في أوقات الكساد، وأيضاً تقرير الحد من الإنشاءات العقارية السكنية لصالح الإنشاءات الصناعية، وإقامة توازن بين الإنفاق على العقارات والأنفاق على غيرها من وجوه النشاط الاقتصادي الأخرى).

ج- وإذا كان تغيير مستوى الضرائب يعتبر إحدى أهم وسائل السياسة المالية لمواجهة الانكماش والتضخم وتحقيقاً للاستقرار الداخلي، فإن تغيير مستوى الأنفاق العام يعتبر أيضاً إحدى وسائل السياسة الاقتصادية (بالمعنى الشامل) لتحقيق ذات الهدف. إن مواجهة الفجوة التضخمية مثلاً يحتاج إلى خفض الأنفاق العام بقدر يقل عن الزيادة في الضرائب، وذلك لأن الأثر المباشر لزيادة حصيلته الضرائب بمقدار معين سيؤدي إلى خفض الإنفاق الخاص بمقدار أقل منه نتيجة قيام الأفراد بالاستمرار في الأنفاق على حساب تخفيض مدخراتهم. وفي حالة الانكماش، تكون المواجهة من خلال خفض معدلات الضرائب وزيادة الإنفاق الكلي. إلا أن فاعلية استخدام هذه الأدوات المالية والاقتصادية (الأنفاق الحكومي، الضرائب) سيتوقف على توجيه متناسق معها من قبل السياسة النقدية: ففي حالة التضخم مثلاً يجب أن ينخفض حجم الإصدار النقدي حتى يصبح تخفيض حجم الأنفاق العام مجدياً، وفي حالة الكساد، يجب التوسع نسبياً في الإصدار النقدي

والتسهيلات الائتمانية المقدمة من الجهاز المصرفي حتى يصبح تخفيض مستوى الضرائب مجدياً.

8- إن دور الجهاز المصرفي -باعتباره مسئولاً عن السياسة النقدية والائتمانية في المجتمع - يمكنه من استكمال دور السياسات الاقتصادية والمالية من أجل دعم النمو والاستقرار الاقتصادي من خلال: تعبئة المدخرات، تقديم التسهيلات الائتمانية اللازمة للمشروعات، دعم برنامج الخصخصة، تطوير وتنشيط سوق رأس المال، ودعم قطاع الصناعة، والمساهمة في توفير المناخ الاستثماري الملائم وخلق بيئة تنافسية، ومساندة قطاع الأعمال، ودعم العملية التصديرية وتطوير التجارة الخارجية، والتوسع في الخدمات الشخصية للعملاء، وتوفير التمويل الاستثماري للأغراض الإنتاجية والخدمية، وجذب مدخرات العاملين بالخارج.

لذلك يمكن القول أن السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية تشكل بتكاملها وتحقيق التناسق بين أدواتها منظومة للاستقرار الاقتصادي، وفي الوقت الذي يتحقق فيه هذا الاستقرار الاقتصادي في المجتمع، فإن ذلك يمثل دعماً ذاتياً لمسيرة هذه السياسات في طريق تحقيق أهداف التنمية، رفعاً لمستوى المعيشة في كل المجالات، وتدعيماً لقوة الاقتصاد القومي في إطار التحديات الكبيرة التي يواجهها داخلياً وخارجياً .

4-4 فعالية السياستين المالية والنقدية

يتضح لنا من دراسة النموذج العام بشكله السابق أن

1- معادلة منحنى IS هي :

$$r = \frac{E_0 - [(1 - b(1 - t)]Y}{(i + s)}$$

$$r = \frac{E_0}{(i + s)} - \frac{[(1 - b(1 - t)]}{(i + s)} Y$$

حيث أن مقطع هذا المنحنى هو $\frac{E_0}{(i+s)}$ عند $r = 0$ وميله المقدار $-\frac{[(1-b(1-t)]}{(i+s)}$ وهو مقدار سالب .

ويتحدد وضعه بين المحورين بكل من المقطع والميل اللذان يتحددان بمقاطع وميول الدوال الداخلة في تركيبه وهي : H, T, G, I, C, S_T المكونة لسوق السلع والخدمات في هذا النموذج.

2- معادلة منحنى LM هي :

$$r = \frac{Lo - \frac{m_0}{P} + kY}{q}$$

$$r = \frac{Lo - \frac{m_0}{P}}{q} + \frac{k}{q} Y$$

حيث أن مقطع هذا المنحنى هو $\frac{Lo - \frac{m_0}{P}}{q}$ عند $Y = 0$ وميله المقدار $\frac{k}{q}$ وهو مقدار موجب.

حيث يتحدد وضعه بين المحورين بكل من المقطع والميل اللذان يتحددان بمقاطع وميول الدوال الداخلة في تركيبه وهي M_s, M_2, M_1 المكونة للسوق النقدية في هذا النموذج .

3- نود أن نذكر مرة أخرى عند دراسة هذا النموذج أن :

$$r \neq f(Y)$$

$$Y \neq f(r) \quad : \text{وكذلك}$$

أي أن دالة كل من LM, IS لبستا دالتين سلوكيتين , بل أن كلاهما يعبران عن منحنيات تبادلية

بين سعر الفائدة r والدخل Y , أي Trade-off Curves .

إن ما يهمنا عند دراسة نموذج التوازن العام هو معرفة مدى التقارب والعلاقة التفاعلية بين السوقين

(سوق السلع والخدمات والسوق النقدية) حيث لا يمكن معالجة توازن أحدهما دون أن يؤثر ذلك

على توازن الآخر . فبالرغم من وجود عدة مستويات من أسعار الفائدة r والدخل Y يتحقق

التوازن في هاتين السوقين إلا أن هناك مستوى واحد من التوليفة r, Y يحقق التوازن في السوقين ,

وهذا بتقاطع منحنى IS مع منحنى LM , وهو ما يعرف بتوازن التوازنين.

4- تتوقف فعالية السياسة المالية على مرونة منحنى IS والتي تتحدد بصفة أساسية بمرونة منحنى

الادخار ومنحنى الاستثمار الداخلي في تركيب منحنى IS , وبالرغم من أن كلاهما يؤثران على

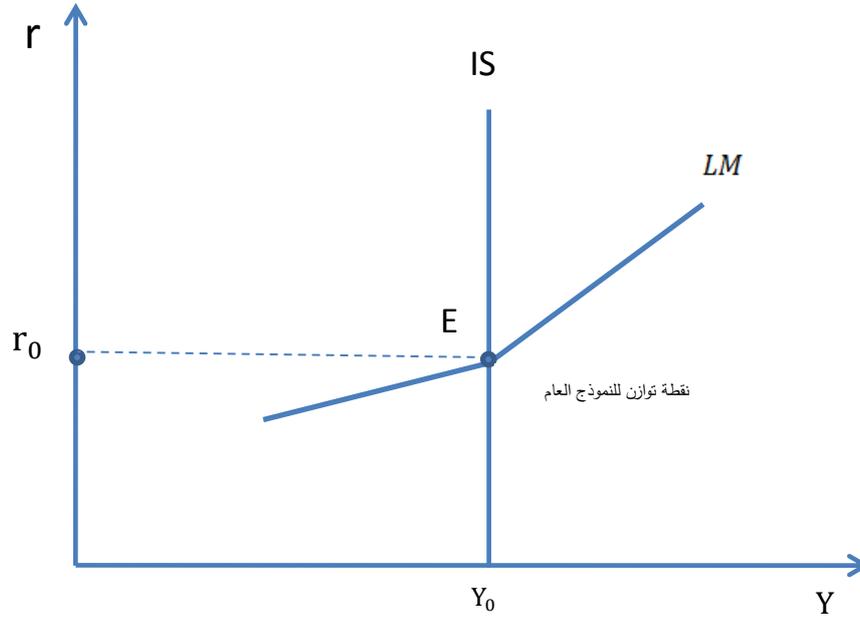
مرونة منحنى IS , إلا أن تأثير دالة الاستثمار أكبر بكثير من تأثير دالة الادخار . ولهذا فإن

المحدد الأساسي لمرونة منحنى IS هو مدى إستجابة الاستثمار لسعر الفائدة , وبصورة عامة فإن

شكل منحنى IS يتبع شكل منحنى الاستثمار .

ويعتقد بعض الدارسين أن دالة الاستثمار في النموذج الكينزي يمكن تمثيلها بخط رأسي مواز

للمحور الرأسي بحيث يصبح منحنى IS على الشكل التالي :



وذلك للدلالة على عدم استجابة الاستثمار للتغيرات التي تحدث في سعر الفائدة r , خاصة على المدى القصير .

فالسياسة المالية :

عبارة عن مجموعة القواعد والاجراءات والأنظمة والتشريعات التي تستخدمها الدولة في سوق السلع والخدمات لتحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية والتي من أهمها توازن الميزانية العامة للدولة (الإيرادات العامة = الانفاق الحكومي)

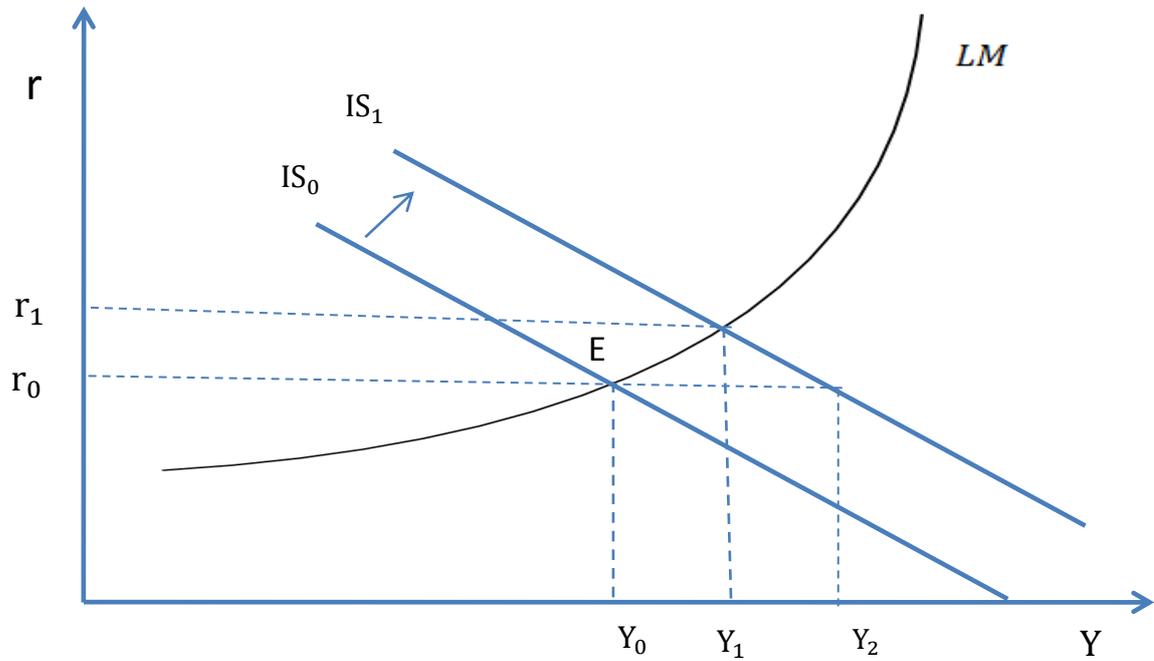
$$T = G + H$$

وتحقيق الاستقرار الاقتصادي ومعالجة المشكلات الاقتصادية المختلفة التي تتعرض لها هذه السوق .

ويمكن دراسة فعاليتها كما يلي :

بافتراض أن الحكومة قررت زيادة الانفاق الحكومي (G) لتفادي إنتشار الكساد : فإن هذا يؤدي الى إنتقال IS الى اليمين (مع ملاحظة أن هذا الانتقال سيكون بشكل مواز إذا كانت G مقدار ثابت , أما إذا كانت دالة في الدخل , مثل : $G = G_0 + g_1Y$ فإن الانتقال سوف لا يكون بشكل

مواز على كل حال) وبالتالي زيادة الدخل , والذي ينجم عنها زيادة الطلب على النقود لأجل المعاملات والاحتياط , نظرا لأن : $M_1 = L_1 + kY$, وهذا ما يؤدي الى وجود فائض في طلب السوق النقدية $M_s < M_d$, وارتفاع أسعار الفائدة , والتي ينتج عنها إنخفاض الاستثمار .



وتكون النتيجة :

- ارتفاع (Y) من Y_0 الى Y_1
- ارتفاع (r) من r_0 الى r_1

أما مستوى التوازن الجديد للدخل في سوق السلع والخدمات فهو Y_2 , إذا لم ترتفع (r) من r_0 الى r_1

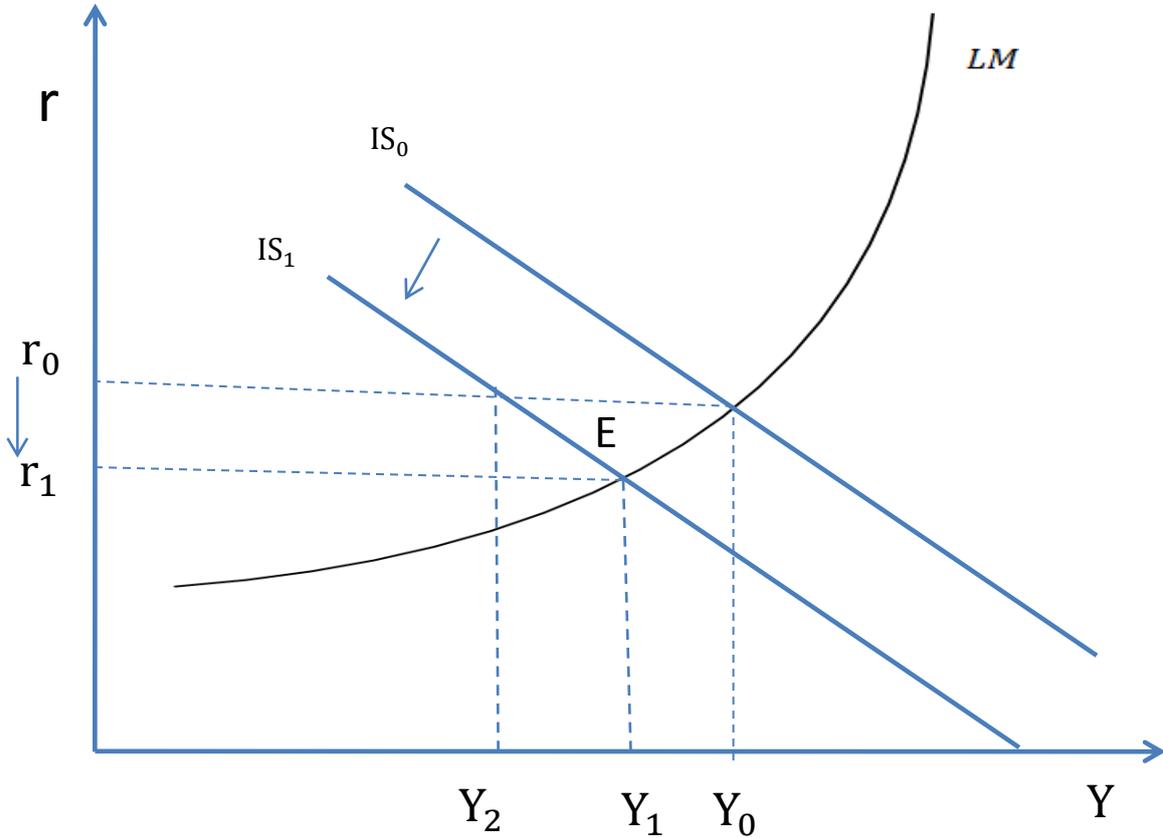
حيث أن : $Y_2 > Y_1 > Y_0$

أما على جانب الإيرادات , إذا قررت الحكومة زيادة الضرائب , مثلا, فهذا يؤدي الى إنتقال IS الى اليسار (مع ملاحظة أن هذا الانتقال سيكون بشكل موازي إذا كانت T مقدار ثابت , أما إذا كانت دالة

الدخل مثل : $T = T_0 + t_1Y$, فإن الانتقال سوف لا يكون بشكل مواز على كل حال) وبالتالي

إنخفاض الدخل , والذي ينجم عنه إنخفاض M_1 , وهذا يؤدي الى ظهور عجز في السوق النقدية

($M_s > M_{d1}$) مماينتج عنه انخفاض في أسعار الفائدة وزيادة الاستثمار .



وتكون النتيجة :

▪ انخفاض من (Y) من Y_0 الى Y_1

▪ ارتفاع (r) من r_0 الى r_1

أما مستوى التوازن الجديد للدخل في سوق السلع والخدمات فهو Y_2 , إذا لم تتخفص (r) من r_0 الى

r_1 حيث أن : $Y_2 < Y_1 < Y_0$

لذلك يمكن الاستنتاج بأن قوة الاثر الذي تحدثه السياسة المالية (أي فعاليتها) يتوقف على مقاطع

ومويل الدوال الداخلة في تكوين منحنى IS ومرونتها , بإفتراض ثبات منحنى LM.

أما السياسة النقدية :

فهي عبارة عن مجموعة القواعد والاجراءات والأنظمة والتشريعات التي يستخدمها البنك المركزي

(أو مؤسسة النقد) لتحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية والتي من أهمها توازن السوق النقدية

(الطلب على النقود = عرض النقود) أي أن :

$$M_d = L_o + kY - q r = M_s = \frac{m_0}{p}$$

وتحقيق الاستقرار النقدي ومعالجة مشكلات الانكماش والتضخم النقدي .

ويمكن دراسة فعاليتها كما يلي :

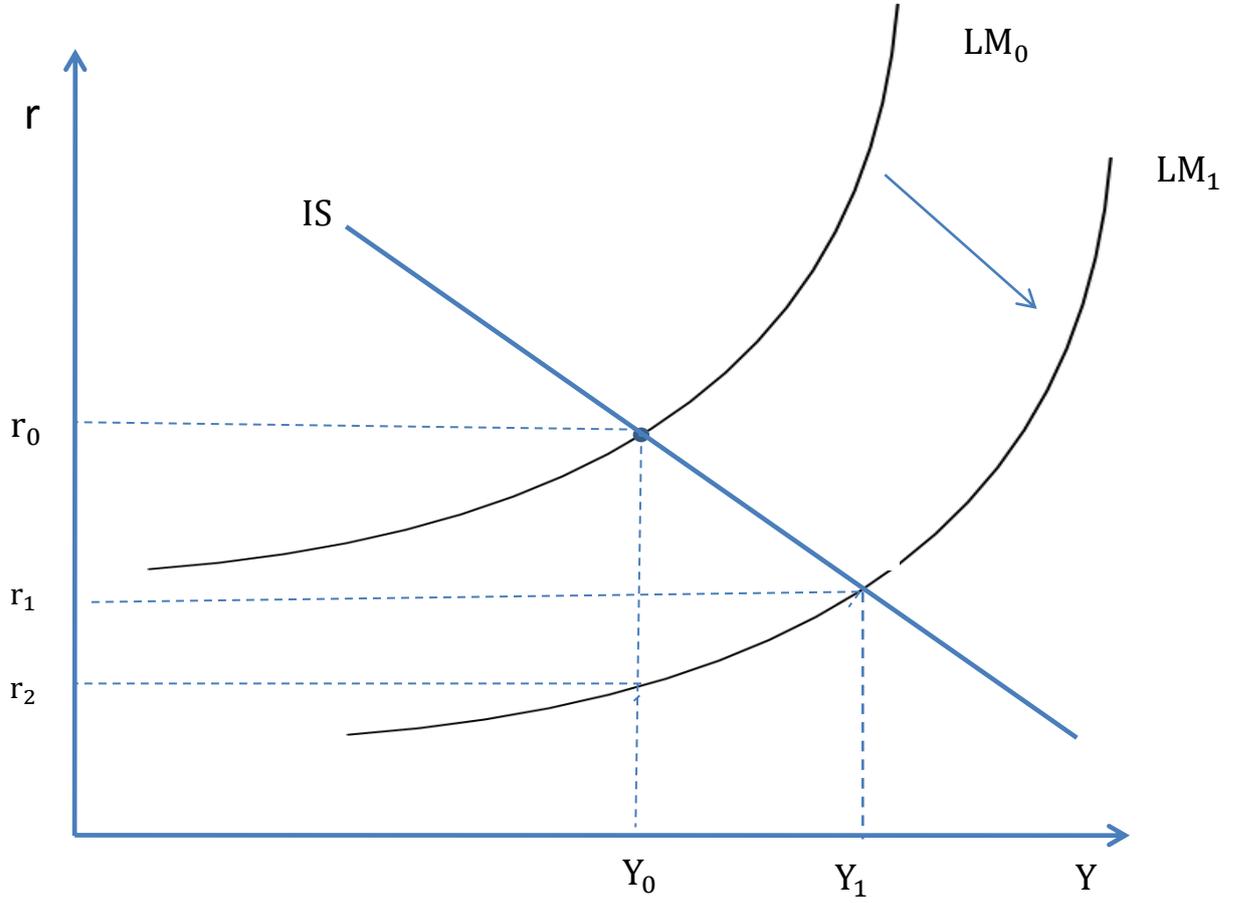
بإفتراض زيادة عرض النقود M_s والذي يؤدي الى إنخفاض أسعار الفائدة عن الكفاية الحدية لرأس

المال , هذا يشجع على زيادة الاستثمار , وعليه يزداد الدخل بمقدار مضاعف الاستثمار . وفي

هذه الحالة إن هذه الزيادة في عرض النقود لم يقابلها زيادة في الانتاج , وبالتالي ترتفع الاسعار

مما يؤدي الى زيادة الطلب على النقود M_1 , والعكس صحيح عند إنخفاض عرض النقود .

ويمكن تمثيل ذلك بالشكل التالي :



وتكون النتيجة :

- إرتفاع من (Y) من Y_0 الى Y_1
 - إنخفاض (r) من r_0 الى r_1
- حيث كان بالإمكان تحقيق نفس المستوى من الدخل Y_0 , بسعر فائدة أقل (r_2) لأن :

$$r_2 < r_1 < r_0$$

ولابد من أن نشير الى أن مرونة منحنى LM تنقسم الى ثلاث أقسام كما يلي :

أ - في الجزء الكلاسيكي (حيث يكون LM خطا مستقيما موازيا للمحور الرأسي) حسب

الافتراض بأن $M_2 = 0$ وأن الطلب على النقود لا يتأثر بسعر الفائدة , وتكون مرونة

LM مساوية للصفر .

ب - في الجزء الكينزي (حيث يكون LM خطا أفقيا موازيا للمحور الافقي) حسب الافتراض

بأن $M_2 = \infty$ عند أقل مستوى ممكن لسعر الفائدة وأن الطلب على النقود لأجل

المضاربة M_2 , هو أكبر ما يمكن (مصيدة السيولة الكينزية) وتكون مرونة LM

مساوية لما لانهاية.

ج - الجزء الاوسط : وهو ما تبقى من المنحنى ويقع بين الجزئين السابقين , وبالتالي يظهر

منحنى LM في هذا الجزء مرونة موجبة , كما يتميز هذا الجزء بوجود الطلب على النقود

لأجل المعاملات والاحتياط M_1 جنبا الى جنب مع الطلب على النقود لأجل المضاربة

M_2 ويكون الطلب الكلى على النقود مساويا للمجموع الافقي لهذين النوعين , أي أن :

$$M_d = M_1 + M_2$$

حيث أن

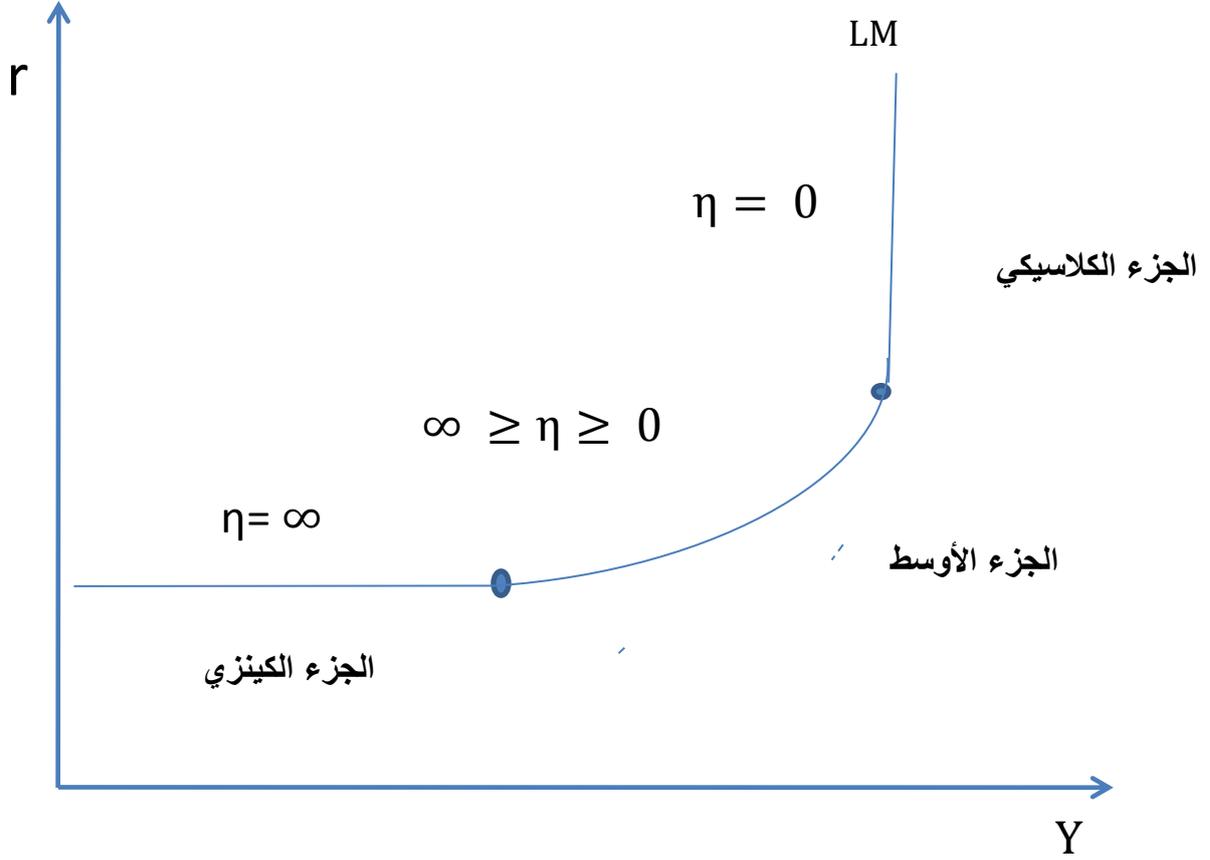
$$M_1 = L_1 + kY$$

$$M_2 = L_2 - q r$$

$$L_0 = L_1 + L_2$$

$$M_d = L_0 + kY - q r$$

ويمثل الشكل التالي الثلاث أجزاء المذكورة :



والجدير بالذكر أن السياسة النقدية (والتحكم في عرض النقود) تكون أكثر فعالية في الجزء الكلاسيكي .

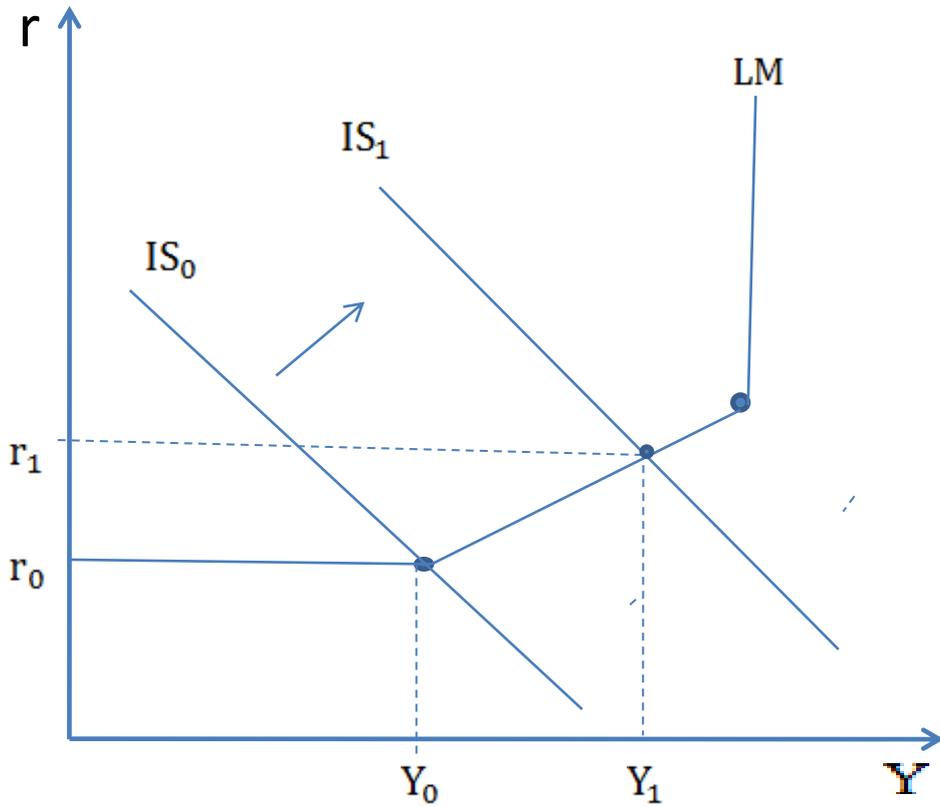
هذا ويمكن كتابة دالة LM كمايلي :

$$\text{LM} \left\{ \begin{array}{lll} r = \infty \text{ iff } M_2 = 0 & : & \text{الجزء الكلاسيكي} \\ \infty > r > 0 \text{ iff } \infty > M_2 > 0 & : & \text{الجزء الأوسط} \\ r = 0 \text{ iff } M_2 = \infty & : & \text{الجزء الكينزي} \end{array} \right.$$

ويعتقد كينز أنه إذا كان الاقتصاد واقع في مصيدة السيولة النقدية فإن خير وسيلة لإخراجه منها هي

السياسة المالية , خاصة بزيادة الانفاق الحكومي ، حيث يؤدي استخدامها الى انتقال منحنى IS

الى اليمين , كما رأينا من قبل ، ويرتفع لذلك سعر الفائدة ، فيخفض الطلب على النقود لأجل المضاربة M_2 ، وتعود النقود الى النشاط الاقتصادي ويزيد الدخل. والشكل التالي يوضح هذه الحالة ، بالرغم من ان فعالية السياسة النقدية عادة ما تكون أسرع من السياسة المالية ، لكن الامر يتطلب استخدام الاخيرة نظرا لإرتفاع فعاليتها .



دمج السياستين معا :

ويمكن استخدام كلا من السياستين لإجراء تغييرات في أسعار الفائدة دون المساس بمستوى توازن الدخل، أو العكس، حسب ما يتطلبه الوضع الاقتصادي القائم. فهناك الكثير من التوليفات المتاحة التي يمكن عن طريقها أحداث هذا الدمج .

نعرض فيما يلي لحالتين مشهورتين وهما:

الحالة الاولى :

إذا كان الهدف هو الإبقاء على مستوى الدخل التوازني على ما هو عليه ، وليكن هذا المستوى هو مستوى التوظيف الكامل ، Y_f ، وكان الامر يتطلب تخفيض سعر الفائدة لزيادة الاستثمار فيمكن تحقيق ذلك عن طريق رفع مقدار الضريبة T ، وانتقال منحنى IS الى اليسار . من جهة أخرى يمكن تحقيق الانخفاض في سعر الفائدة أيضا عن طريق زيادة عرض النقود ، M_s ، ومن ثم انتقال منحنى LM الى اليمين ، أو الاثنان معا . حيث يلاحظ من الشكل التالي إن استخدام السياستين معا قد ساعد على انخفاض سعر الفائدة من r_0 الى r_1 وثبات مستوى الدخل عند Y_f

